الأمم المتحدة

A/HRC/13/G/7/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، موجهة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

فيما يخص المناقشة القادمة التي سيجريها مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة للتقرير المقدم من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أتشرف بأن أؤكد مجدداً موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبدئي.

وكما سبق أو أوضحت في رسائل رسمية أخرى، بما فيها رسائلي المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/HRC/5/G/5) و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (A/HRC/7/G/3) و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/HRC/10/G/6) على التوالي، التي وُجِّهت لأسلافكم، ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً باتاً وقاطعاً ولاية "المقرر الخاص".

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأوجِّه انتباهكم، ومن خلالكم، انتباه المجلس، إلى الحقائق التالية.

أولاً، إن "المقرر الخاص" هو ثمرة مجابهة سياسية ومكيدة لا صلة لهما بحقوق الإنسان.

وقد نشأ "المقرر الخاص" ووُجد في الأصل نتيجة لـ "قرارات" تآمرت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على اتخاذها قسراً كل سنة في إطار محاولاتها للقضاء على الدولة والنظام الاجتماعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحجة حماية حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وقد قامت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي مسعورة بتشديد سياستها العدائية المتمثلة في خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وذهبت، في إطار هذه السياسة، إلى حد أنها وضعت وفرضت قسراً اعتماد ما يسمى بأول "قرار" بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. واستمرت كل سنة على هذه السياسة العدائية في أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويوم أُتخِذ "القرار" الأول قسراً، كان الحوار الثنائي بشأن حقوق الإنسان بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي، الذي بدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠١، قد بلغ مرحلة ممتازة، وكانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آنذاك تشارك في مختلف أنشطة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها، على وجه الخصوص، الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

وفي ذلك الظرف، لم يكن هناك على الإطلاق أي سبب يدعو هذه البلدان إلى اختيار الشروع في وضع "قرار" تصادمي.

وعلاوة على ذلك، عومِل "القرار" بوصفه قراراً بالغ السرية في جميع المراحل، منذ صياغته وحتى تقديمه رسمياً، وقُدِّم بشكل مباغت قبيل التصويت واعتُمِد قسراً بصورة اعتباطية وتعسفية ومن خلال ممارسة الضغط والخداع من وراء الكواليس من جانب الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. وتم تجاهل الشرط الأدنى المعمول به كممارسة شائعة تقليدياً في المجال الدولي لحقوق الإنسان والمتعلق بـ "الإخطار المسبق للدولة الطرف المعنية والتشاور معها" تجاهلاً تاماً.

فلو كانت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي مهتمة حقاً بالحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان فهل كانت هناك أية حاجة إلى أن تسعى إلى "قرار" تصادمي لو لم تكن تُضمر أمراً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟

ثم لماذا تحاول هذه البلدان اللجوء إلى مثل هذا النهج السري الخسيس والمشؤوم إذا كانت أفعالها ناجمة عن رغبة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة حقيقية؟

في عالم اليوم، إن انتهاكات حقوق الإنسان التي تستحق أن توليها الآليات الدولية لحقوق الإنسان اهتماماً كبيراً والتي يتعين التصدي لها على وجه الاستعجال، هي الانتهاكات المتمثلة في غزو أفغانستان والعراق وما نتج عنه من عمليات قتل المدنيين، والجرائم الواسعة النطاق للغاية المرتكبة ضد الإنسانية مثل الاستعباد الجنسي والتمييز العنصري وتشويه صورة الأديان، والانتهاكات في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين.

لقد دأبت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي على القول إنها لا يمكن أن تتهاون في موضوع انتهاكات حقوق الإنسان بصرف النظر عن الزمان أو المكان الذي

ارتُكبت فيه هذه الانتهاكات أو الجهة التي ارتكبتها. إلا أنها لا تشير، مع الأسف، ولو إشارة واحدة، إلى انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الآنفة الذكر التي تُعتبر هي نفسها والبلدان الحليفة لها مسؤولة عنها.

وبصورة خاصة، ارتكبت اليابان جرائم لم يسبق لها نظير ضد الإنسانية مثل تجنيد وإبعاد ٨,٤ مليون شخص قسراً، وإبادة مليون شخص إبادة جماعية، وإخضاع ٢٠٠ ٠٠٠ شخص للاستعباد الجنسي من جانب الجيش الياباني، من أصل عدد سكان يبلغ ٢٠ مليون نسمة خلال الاحتلال العسكري لكوريا على مدى ٤٠ سنة.

ولم تعترف اليابان حتى الآن بمسؤوليتها عن هذه الجرائم، حتى في القرن الجديد. ومع ذلك، تقوم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي باستفزاز بلدان بريئة، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهذا الأمر يعبر عن منتهى الرياء وعن ازدواج المعايير. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن أن يُفسَّر إلا بالسعي إلى تحقيق هدف سياسي، خلافاً للسعي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة حقيقية.

إن "المقرر الخاص"، الذي نشأ في الأصل كنتيجة لمكائد الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وما زال قائماً بفضل دعم ورعاية هذه البلدان، ليس سوى دمية تتحرك هنا وهناك من أجل تمثيل مصالح هذه البلدان.

ثانياً، إن وجود "المقرر الخاص" يتنافى مع الاتجاه الراهن المتمثل في معارضة تسييس حقوق الإنسان والعمل بإخلاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

لقد أمل المجتمع الدولي، إثر زوال لجنة حقوق الإنسان، أن يزول أيضاً التسييس والانتقائية وازدواج المعايير التي كانت السبب الرئيسي لانهيار اللجنة. غير أن الحقيقة توحي بخلاف ذلك.

فالإجراءات الخاصة ببلدان محددة، بما فيها "المقرر الخاص"، التي هي تعبير نموذجي عن التسييس والانتقائية وازدواج المعايير، ما زالت قائمة.

والإجراءات الخاصة ببلدان محددة تقتصر على البلدان النامية فقط. فلم يحدث قط أن عُيِّن أي مكلّف بولاية لمراقبة حالة حقوق الإنسان في البلدان الغربية.

وما دامت الإجراءات الخاصة ببلدان محددة قائمة، فإن مجلس حقوق الإنسان، الذي أُنشئ لإزالة التسييس، سيُحوَّل إلى مكان لتسييس أكبر وسينتهي حتماً إلى نفس الفشل المرير والمخجل التي انتهت إليه لجنة حقوق الإنسان، الهيئة التي حلَّ محلها.

وينبغي ألا يُسمح بعد الآن بالإجراءات الخاصة ببلدان محددة التي تنطوي على مفارقة تاريخية. وعلاوة على ذلك، لا يوجد على الإطلاق أي مبرر للإبقاء على الإجراءات المذكورة

الرامية إلى إفراد بلدان بعينها ليشار إليها بالبنان ولتعييرها في موازاة آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تُسهم الآن إسهاماً حقيقياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على النطاق العالمي من خلال الحوار والتعاون، استناداً إلى مبدأ معاملة جميع البلدان بدون تحيُّز وعلى قدم المساواة.

وتعقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية على آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تحقق المساواة والكرامة لجميع البلدان ذات النُظم الأيديولوجية والاجتماعية والثقافات والتقاليد المختلفة.

وفي ضوء ما تقدم، شاركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة السادسة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأقامت حواراً بنّاء مع المجتمع الدولي بروح من الإخلاص.

إن موقفنا سيظل ثابتاً وسنواصل جهدنا الرامي إلى احترام القوانين الدولية لحقوق الإنسان والسعي إلى إقامة حوار وتعاون حقيقيين في الميدان الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وكما سبق أن أعلنا في عدة مناسبات، فإن "المقرر الخاص" يعني، بالضبط، المجابهة. والمجابهة لا يمكن مطلقاً أن تتفق مع الحوار والتعاون.

وإذا أراد مجلس حقوق الإنسان أن يتجنب تكرار نفس الفشل الذي آلت إليه لجنة حقوق الإنسان وأن يعمل كآلية للحوار والتعاون، فإنه ينبغي أن يتخذ تدابير ليزيل، بصورة نهائية، الإجراءات الخاصة ببلدان محددة، بما فيها "المقرر الخاص"، وذلك كمسألة ذات أولوية.

وإذا قام مجلس حقوق الإنسان بذلك فإنه سيجلب الأمل للبشرية التوّاقة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة حقيقية.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الثالثة عشرة للمجلس.

(توقيع) ري تشيول

السفير والممثل الدائم